مجلة العلوم الإنسانية ——— عدد 22 - جوان 2004، ص.ص. 5-17

حول العلاقات الإقتصادية الأورو- مغاربية

ملخص

تتميز العلاقات الاقتصادية الأورو- مغاربية بتذبذبها وتعدد الأطروحات والأهداف. وفي هذه الورقة سنحاول تسليط الضوء على أهم جوانب هذه العلاقات، المراحل التي مرت بها والشروط اللازم توافرها لكي تصبح مفيدة للطرفين على ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة.

أ.د/ عبد الوهاب شمام
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة منتوري– قسنطينة

Résumé

Les relations Euro-Maghrébines se sont caractérisées par leur flottement et l'absence d'une politique européenne claire et réaliste, ainsi que la diversité des approches en fonction des intérêts des uns et des autres.

Cet article vise a identifier les opportunités qui pourraient faire de ces relations un espace de partenariat et de coopération bénéfiques aux deux rives de la Méditerranée.

إن المقاربات المختلفة التي تعرضت بالدراسة والتحليل لإشكالية العلاقات بين منطقتي المغرب العربي والسوق الأوربية المشتركة تعكس إختلالات نظرية وتطبيقية لا تخلو من خلفيات سياسية وتصورات اقتصادية معينة.

فهناك المقاربات التي يطالب أصحابها بالتعاون بين الطرفين لأنه لا توجد، في الحقيقة، تناقضات عميقة بين مصالح المنطقتين، بل هناك اختلافات في التصورات ومقابل ذلك توجد مجالات عديدة لتلاقي وتوافق هذه المصالح، وعلى عاتق هذا التعاون تقع مهمة الكشف عن هذه المجالات ثم تعريفها وتطويرها لاستغلالها بكيفية مشتركة. وهناك في الجانب الآخر تلك المقاربات، والتي يشكل أنصارها أقلية، التي تعالج إشكالية التعاون كأسلوب أو مجموعة قنوات ستعمل على ديمومة واستمرار هيمنة المجموعة الأوربية على البلدان المغاربية مهما تغيرت أشكال وأساليب هذه الهيمنة وهي مقولة لا تخلو هي الأخرى من بعض الحقائق.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2004.

1.مراحل التقارب الأورو مغاربي

لقد كان التعامل مع المنطقة المغاربية، من قبل السوق الأوروبية المشتركة، خاضعا حتى فترة ليست بعيدة، لاعتبارات ظرفية تفتقر إلى النظرة الإستراتيجية الشاملة واحتمالات المستقبل، وهذا التعامل هو وليد إطار تاريخي يغلب عليه الطابع الاستعماري في البداية، جاءت فيما بعد علاقات تتحكم فيها وتوجهها دواليب التقسيم الدولي للعمل التقليدي الذي تميز بعدم عدالته وإختلالات المبادلات الخارجية لصالح الدول المتطورة.

ولقد كان هذا التعامل منصبا في الحقيقة على البلدان الثلاثة الوسطى من منطقة المغرب العربي: تونس الجزائر، والمغرب التي كانت تربطها، خلال الفترات التي تلت مباشرة حصولها على الاستقلال السياسي، اتفاقيات تجارية مع السوق الأوربية المشتركة، في حين تم تجاهل ليبيا نسبيا، وارتبطت موريطانيا باتفاقيات ياوندي ولومي الإفريقية (A.C.P) ولقد تدرجت هذه الاتفاقيات من حيث أشكالها القانونية وأهدافها عبر ثلاث مراحل:

أ - سنة 1969: عقدت اتفاقيات شراكة أو مشاركة (Associations) خاصة مع تونس والمغرب، وكان الدافع لذلك هو الرغبة خاصة لدى فرنسا، للإبقاء على علاقات مميزة مع بعض بلدان التي كانت تستعمرها، وتمكين هذه الأخيرة من الاستفادة من وضع مميز ضمن علاقة السوق الأوربية المشتركة مع البلدان النامية، خاصة في ميدان المنتوجات الزارعية والتي هي في أمس الحاجة إليها، وكان لهذه السياسة الأوربية تأثيرها المباشر على البنية الهيكلية للمبادلات الخارجية خاصة في تونس والمغرب أين تم الاهتمام بتطوير المنتوجات الزراعية الموجهة للتصدير من خلال:" توجيه النموذج التراكمي نحو الصادرات الزراعية بالعمل على تطوير الاستثمار في قطاع الري، واعتماد سياسات زراعية تتماشى واحتياجات السوق الأوربية..." على حساب الزراعات المعيشية.

وكان من نتائج هذا الارتباط بالسوق الأوربية ظهور مشاكل وعقبات كبيرة أمام الصادرات الزراعية المغاربية فيما بعد بسبب التغييرات التي عرفتها السياسات التجارية الأوربية بفعل السياسة الزراعية المشتركة وعقد اتفاقيات مشاركة مع دول متوسطية أخرى، وكذلك الانفتاح على أوربا الجنوبية لتسهيل عملية انضمامها إلى السوق المشركة... الخ.

ب- عقد إتفاقيات للتعاون في شهر افريل من سنة 1976: وجاءت هذه الاتفاقيات لتكييف العلاقات بين السوق الأوربية والمغرب العربي مع أهداف السياسة الأوربية الجديدة في الميدان التجاري والتي تميزت بالحمائية واستمرار الأزمة الاقتصادية.

وتتميز هذه الاتفاقيات عن سابقاتها بكونها أكثر شمولية، حيث لم تعد تقتصر فقط على الجانب التجاري بل تعدت ذلك إلى الجانب المالي: تقديم تسهيلات مالية لكل من الجزائر وتونس والمغرب، والتقني: تبادل المعلومات والخبرات في ميادين البحث

العلمي...الخ، والاجتماعي خاصة والمتعلقة منه بالأيدي العاملة في أوربا، إضافة إلى إدخال بعض التعديلات على الرسوم والإعفاءات لجعلها أكثر انسجاما مع السياسة الزراعية الأوربية المشتركة.

لكن بشكل عام يمكن القول أن المجموعة الأولى والمجموعة الثانية من هذه الاتفاقيات تميزت بـ:

- طابعها التجاري وافتقارها إلى البعد الحركي (الديناميكي).
- ضعف تأثيرها، إن لم يكن منعدما، على المسار التنموي في المنطقة المغاربية.

وهو الأمر الذي جعل قضية العلاقات المغاربية- الأوربية تطرح بجدية في كل مرحلة جديدة تعرفها هذه العلاقات بسبب غياب سياسة واضحة ومنسجمة لدى الطرف الأوربي، وكذلك بسبب التشرذم والتشتت الذي يميز السياسات الاقتصادية، خاصة في جانبها الخارجي للبلدان المغاربية.

فبالنسبة للسبب الأول وما تفرع عنه من عوامل يمكن إرجاعه إلى هيمنة الطابع الاقتصادي في بناء السوق الأوربية المشتركة، على الأقل في المراحل الأولى، مما أفقدها السياسة والإدارة الضرورتين لإقامة حوار وعلاقات أوسع مع بلدان المنطقة، إضافة إلى تباين أهداف أبرز أعضاء السوق تجاه منطقة المغرب العربي والتنافس فيما بينهم. هذه العوامل جعلت من عملية وضع سياسة أوربية مغاربية واضحة، متميزة عن سياسات التعامل مع باقي المناطق المتوسطية عملية صعبة.

أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بمنطقة المغرب العربي فتتمثل خاصة، في أن هذه الأخيرة لم تظهر لديها في كل مرة، الرغبة الصادقة والعملية(على الأقل قبل اتفاقية مراكش، فيفري 1989) لإقامة كيان اقتصادي إقليمي متميز، بالإضافة إلى نوع من الغموض الذي يحيط وما يزال حول الحدود الجغرافية لمنطقة المغرب العربي، إذا استثنينا بلدانه الثلاثة الوسطى، ناهيك عن عدم التوصل بعد إلى حل نهائي لقضية الصحراء الغربية والذي أثر على مسيرة الاتحاد، وإنجاز بعض الاتفاقيات المبرمة ثم أخيرا اختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها البلدان المغاربية من خلال سياستها التجارية مع السوق الأوربية، خاصة فيما يتعلق بالصادارت.

وهذا الوضع الغير طبيعي للعلاقات بين المنطقتين جعل المنطقة المغاربية تحت وطأة تبعية اقتصادية ذات اتجاه واحد أصبحت بموجبها هذه المنطقة لا تمثل سوى 3% تقريبا من إجمالي المبادلات الخارجية الأوربية، في حين أن هذه الأخيرة تمثل الوجهة الأساسية للمعاملات الخارجية لنفس المنطقة، كما أن غياب وجود تكتل اقتصادي مغاربي أدى إلى التعامل الانفرادي لكل دولة مع أوربا، وجعلها في وضعية هشة وغير مريحة اقتصاديا.

ج – المرحلة الثالثة من العلاقات المغاربية: الأوربية هي المرحلة الراهنة والتي تتميز بإنشاء الاتحاد الأوربي وتوسعه إلى 25 دولة حاليا واعتماد الأورو كعملة أوربية واحدة والشروع في تطبيق مسار برشلونة وكذلك عقد اتفاقيات الشراكة وبروز نظرة أوربية جديدة في كيفية التعامل مع منطقة المغرب العربي، هذه الأخيرة التي لم تعد، في

وضعها الاقتصادي الحالي، تتماشى وطموحات وأهداف المجموعة الأوربية والتصورات الاقتصادية الدولية. نظرة ترتكز على فكرة وضع سياسة متوسطية تشمل مختلف دول المتوسط تهدف إلى إدخال إصلاحات هيكلية وتنظيمية وتشريعية ودعم مالي قدر بـ 3،42 مليار أوقية (ECUS) للفترة 1995-1999 وذلك لتهيئة اقتصاديات المنطقة للانضمام إلى مناطق للتبادل الحر تبرم بين هذه البلدان والسوق الأوربية المشتركة، وتشمل هذه الإصلاحات دعم هذه البلدان في مجالات شتى مثل إعادة هيكلة المؤسسات، الصحة، التعليم، التكوين المهني، تشجيع الاستثمار والصادرات والتجهيز الريفي.إلا أن منطق التعامل الانفرادي ما زال هو السائد في التصور الجديد للعلاقات المغاربية الأوربية، رغم تغير نظرة المجموعة الأوربية تجاه المغرب العربي والتي أملته ظروف أيضا جديدة مثل التحولات الكبرى التي تعيشها بلدان أوربا الشرقية والوسطى، وتزايد الهجرة من الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب، حيث تولدت قناعة لدى بعض الدوائر الأوربية، فيما يتعلق بالعامل الأخير، إن إجراءات المراقبة الحدودية والتشدد الإداري لها تأثيرها المحدود، وعليه ينبغي التفكير في صيغ جديدة للحد من هذه الهجرة وذلك بالتفكير في أنماط جديدة للتعاون الاقتصادي بينها وبين البلدان التي يأتي منها المهاجرون، لتمكين هؤلاء من البقاء في بلدانهم الأصلية. وقد اعتمدت السوق الأوربية من أجل ذلك نهجا جديدا مع البلدان المغاربية اتسم إلى حد الآن بالتدرج والانتظام حاثة في نفس الوقت بلدان المنطقة على العمل على تكثيف علاقات الترابط والتكامل فيما بينها من جهة، وبينها وبين السوق الأوربية من جهة ثانية، وذلك بسبب الاختلافات الكبيرة التي ما زالت تميز مستويات التطور الاقتصادي بين المجموعتين، بل حتى بالنسبة لفعالية وديناميكية المؤسسات الاقتصادية المغاربية وأساليب تنظيمها التي ما زالت في الغالب الأعم دون المقاييس العالمية التي تسمح لها بفرض منتوجاتها في الأسواق الدولية. وإذا كانت فكرة إقامة منطقة للتبادل الحر بين منطقتي المغرب العربي والمجموعة الأوربية، قد لاقت قبولا عاما، إلا أن هذه الأخيرة لا تعكس تطابقا في التحليل والأهداف حتى على مستوى بلدان المغرب العربي نفسها، فبلد مثل المغرب ما زالت تقود سياسته الاقتصادية تجاه أوربا فكرة انضمامه إلى هذه الأخيرة في حين تمثل السوق الأوربية بالنسبة لدولة مثل الجزائر فرصة لتنمية وتطوير فروعها الصناعية، ومن ثم تنويع صادراتها الصناعية التي مازالت تطغى عليها المحروقات، إضافة إلى إمكانية إقامة علاقات تعاون وشراكة قد تساعد على تحسين المستوى التكنولوجي والتنظيمي للمؤسسات الوطنية لتمكينها من مواجهة المنافسة الخارجية.

أما في تونس، فإن إنشاء مناطق للتبادل الحر، ينظر إليه على أساس أنه عملية ينبغي أن تساعد على تحقيق نوع من التكامل بين الاتحاد المغاربي والسوق الأوربية يقوم على فكرة التنمية المشتركة.

ولقد تجاوز اختلاف التصورات لدى بعض البلدان المغاربية، في بعض الأحيان، حتى إطار العلاقات المغاربية، الأوربية لينصب على مدلول التكامل المغاربي نفسه، هذا الأخير الذي أصبح يتجاذبه على المستوى النظري مقاربتان إحداهما تنظر للتعاون

المغاربي على أساس إنشاء منطقة للتبادل التجاري والاقتصادي، تتبادل وتتحرك فيها المعلومات والسلع بين المؤسسات بحرية، في حين تركز المقاربة الثانية على ضرورة اعتماد منهج عملي أكثر شمولية لعملية التنمية تكون مقدمة لتكامل صناعي وتجاري بصفة تدرجية.

ومهما تنوعت وتباينت هذه المقاربات، فإن القناعة الواضحة اليوم في المنطقة هي ضرورة إيجاد شكل من أشكال الاتحاد والتجمع لمواجهة التحديات الكبيرة التي أصبحت تواجه بلدان المنطقة، وقد تزداد هذه التحديات خطورة، إذا بقيت بلدان المغرب العربي تتعامل، على الساحة الاقتصادية الدولية، بشكل منعزل للسببين الرئيسين التاليين:

- أولهما داخلي محلي ويتمثل في فشل أو صعوبة، الاقتصاديات القطرية في تحقيق أهدافها التنموية اقتصاديا واجتماعيا مما ساهم في بروز قناعة لدى مختلف مستويات اتخاذ القرار وفئات واسعة من الرأي العام المحلي والجهوي بضرورة إنشاء مجال اقتصادي جهوى يزيد من الطاقات الاستيعابية للاقتصاديات المغاربية، ويحسن من مردودية مؤسساتها التي يشكل ضيق الأسواق المحلية، وضعف قوتها التنافسية الدولية وعدم الاحتكاك بالأسواق الخارجية، عوامل أساسية ساهمت في بطء معدلات نموها وتطوير أنشطتها، بالإضافة إلى أن السوق المغاربية، قد تشكل أيضا عامل جذب للكثير من المستثمرين الأجانب وخاصة الأوربيين منهم.

- أما السبب الثاني فهو خارجي يتمثل في نوع التحديات التي تنتظر المنطقة والتي تحدد معالمها الكبرى: إنشاء السوق الموحدة الأوربية (Le marché unique) والتي ستجعل من السوق الأوربية المشتركة متعامل اقتصادي يملك كل وسائل ومواصفات القوة الاقتصادية العظمى، ناهيك عن المنافسة الجديدة التي فرضتها بلدان أوربا الشرقية، التي تتشابه في كثير من جوانبها مع البلدان المغاربية، من أجل لفت أنظار السوق الأوربية وجلب الاستثمارات.

وقد ولد هذان العاملان الخارجيان تخوفا لدى بلدان المغرب العربي، من أن تتحول المنطقة المغاربية إلى منطقة ثانوية بالنسبة لأهم المتعاملين الاقتصاديين العالميين، وهي مخاوف شرعية مبنية على حقائق التحولات الجارية الآن على المستوى الاقتصادي العالمي، ولن تزول إذا بقي حال البلدان المغاربية على ما هو عليه الآن وإذا لم تعمل البلدان المغاربية على إقناع الأوروبيين وغيرهم بأهمية وجود علاقات مغاربية أوربية واضحة ومنسجمة لصالح المنطقتين ولصالح الأمن والاستقرار، أي إعطاء الديناميكية التكاملية المغاربية دفعا جديدا، والعمل على الوصول بها إلى مرحلة اللاعودة واللاتأثر بالظروف المحلية للدول، وإضفاء طابع مؤسساتي على هذه العلاقات وتحويل الاتفاقيات الثنائية الانفرادية، بين السوق وكل دولة مغاربية على حدة، إلى اتفاقيات بين مجموعتين اقتصاديتين متميزتين.

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة، وهي منافسة المنتوجات الصناعية الآتية من البلدان المصنعة حديثا وهي بلدان نامية ذات ديناميكية صناعية معتبرة مكنتها من فرض نفسها، في الأسواق الدولية، من خلال التركيز والتخصص في أنشطة صناعية فرعية محددة مثل الإلكترونيات، المنسوجات...الخ.

أي أن البلدان المغاربية تواجهها الآن، على مستوى علاقاتها التجارية مع الخارج، منافسة شديدة في صادراتها الزراعية التقليدية، مثل الحوامض والخضر والزيوت، وكذلك في المنتوجات الصناعية مثل المنسوجات، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر ليس فقط في البنية التركيبية للصادرات، وإنما كذلك في طبيعة الاختيارات الاستثمارية، لأنه بعد عشريتين من التصنيع القائم على إحلال الواردات أصبحت دول المنطقة تواجه تحدي الاندماج الضروري في الاقتصاد العالمي بكيفية جديدة تختلف عن تلك التقليدية التي كانت تتمثل في تصدير المواد الخام والموارد المنجمية أو الطاقوية، وهي الصفة التي ما زالت تميز الصادرات المغاربية.

وإذا كان بعض الباحثين يعتبر دول المنطقة كدول تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية التي تأتي، من حيث الترتيب، بعد مجموعة التنينات (Les dragons) فإن اندماجها في الاقتصاد الدولي بطريقة إيجابية يمكن أن يتم من خلال سياسة تصديرية لا تكون هي المحور الإستراتيجي لعملية التصنيع بل محور فرعي لهذا الأخير الذي ينبغي أن يكون هدفه تثمين (valorisation) الأسواق الوطنية المحلية والجهوية. (أسواق الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي)، لكن كل هذا يتوقف على قدرة هذه البلدان على تحديد وتوفير عوامل التكيف مع المستجدات التي يعرفها النظام الصناعي العالمي.

2. شروط تكيف الصناعة المغاربية مع النظام الصناعي العالمي

بعد حوالي ثلاث عشريات من المجهود التنموي، نجد أن معظم الوحدات الصناعية الأساسية التي ارتكزت عليها السياسات التصنيعية، موجهة بالأساس لتلبية احتياجات الأسواق الخارجية وخاصة الأوربية منها: صناعة النسيج والفوسفات والبترول في تونس، المحروقات في الجزائر وليبيا، الفوسفات في المغرب...الخ. أي أن السياسات الصناعية القطرية السابقة قد أفرزت تيارات تجارية كثيفة وغير متكافئة بين الضفتين المغاربية والأوربية من البحر المتوسط، على حساب العلاقات التكاملية على مستوى البلد الواحد، وعلى مستوى البلدان المغاربية.

بمعنى أن إعادة هيكلة وتطوير النسيج الصناعي على مستوى كل بلد مغاربي ينبغي أن يخضع، لمنظور تصنيعي تنموي، يلعب فيه الجانب الخارجي عنصرا مكملا، يرتكز على المبدأين التاليين:

أ- استكمال البناء الهيكلي للصناعات القطرية وتوفير الشروط التنظيمية والتشريعية والقانونية والمؤسساتية لتمكين الصناعة بمختلف فروعها، وباختلاف ديناميكيات هذه الأخيرة، على أن تلعب دورها الأساسي كأحد القطاعات المحركة للنشاط الاقتصادي العام.

ب- الانفتاح والتوجه نحو الخارج، ليس فقط على مستوى منطقة المغرب العربي لتعزيز القدرة التفاوضية والمركز الاقتصادي للمنطقة على الساحة الاقتصادية العالمية، وإنما أيضا للاحتكاك والإطلاع على آخر المستجدات في الميادين العلمية والتكنولوجية،

لتمكين المؤسسات المغاربية من اكتساب المعارف اللازمة في ميادين الإنتاج، التنظيم، والتسويق،...الخ و الكفيلة بإعطائها القدرة التنافسية اللازمة لفرض نفسها في الأسواق الدولية وهو الشرط الكفيل للخروج بالعلاقات التجارية المغاربية من طابعها التقليدي إلى شكل جديد يمكنها من الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي. إلا أن مثل هذا الهدف الإستراتيجي من الصعب تحقيقه في ظل الظروف الراهنة للمؤسسات المغاربية، الأمر الذي يستلزم التفكير في وضع أسس جديدة للعلاقات التجارية المغاربية خاصة مع السوق الأوربية المشتركة.

ومما يعطي فرصا أكثر لنجاح هذه المجهودات هي الرغبة لدى الطرف المغاربي لتعزيز جهازه الإنتاجي الصناعي عن طريق تنويعه وتحديثه وإعادة هيكلته، والقناعة لدى الطرف الأوربي بأهمية المنطقة المغاربية بالنسبة لمصالحه الإستراتيجية من حيث موقعها الجغرافي وقربها من أوربا وبالتالي تأثرها وتأثيرها على المنطقة الأوربية، ومن حيث مواردها خاصة الطاقوية منها، حيث من المتوقع أن تغطي الصادرات الجزائرية حوالي نسبة 36% سنة 2004 من احتياجات أوربا الغربية من الغاز الطبيعي، ناهيك عن الموارد المنجمية الأخرى وكذلك احتوائها على أسواق كبيرة للمنتوجات الأوربية فيها مكانة خاصة.

بمعنى أن إعادة هيكلة وتطوير الصناعات المغاربية، من منظور تصنيعي تمنوي، تتطلب الانفتاح على الاستثمارات الخارجية، بفعل ضعف الإمكانيات المحلية الخاصة، في ميادين التمويل، التكنولوجيا والتنظيم بالإضافة إلى صعوبة دخول الأسواق الدولية دون وجود متعاملين لهم خبرة واسعة ودراية كافية بميكانيزمات ودواليب عمل هذه الأسواق، على أن تحدد أنماط وأشكال الاستثمار الأجنبي وفق أهداف ومطامح الطرفين المحلي والخارجي.

وبالرجوع إلى ترتيب الصناعات في النموذج التكاملي، نجد أن النسيج الصناعي المغاربي يفتقر، بشكل يكاد يكون تام، للصناعات المتعددة الأقطار والجهوية، بل أن معظم الصناعات إما أن تكون وطنية، وهي قليلة، أو موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية وبشكل أخص أسواق المجموعة الأوربية. وإن كانت بلدان المغرب العربي لا تجذب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها بكيفية إيجابية من المنظور التصنيعي التنموي لأسباب متباينة، وخاصة بكل بلد منها، فإن الإستثمارات الأجنبية تقاس فوائدها وانعكاساتها الإيجابية على البلدان المستقبلة من خلال دوافعها وأسباب قدومها، وكذلك سياسات وإستراتيجيات انتشارها على المستوى الدولي.

لكن بشكل عام فإن الاستثمارات المباشرة يمكن أن تكون على أحد الشكليين التاليين:

أ- الاستثمارات التي توجه إنتاجها للأسواق المحلية وتنحصر فوائد مثل هذه الاستثمارات في:

- التقليل من رؤوس الأموال المسخرة للتصدير.
- تشجيع المنافسة مع الإنتاج المحلي (إمكانية تخفيض الأسعار).
- تحسين نوعية المنتوجات المعروضة.
- زيادة مناصب التشغيل.

ومقابل ذلك فإنها تشكل إحدى قنوات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال مشتريات مستلزمات الإنتاج (المدخلات) والأجور المدفوعة للأيدي العاملة الأجنبية.

ب – الاستثمارات الناتجة عن نقل بعض الأنشطة الصناعية من بلدانها الأصلية إلى البلدان النامية لاعتبارات اقتصادية، اجتماعية أو بيئية...الخ.

ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنجاز وحدات إنتاجية في دول نامية وتصدير إنتاجها إلى الخارج، بما في ذلك الدولة الأم نفسها وتكمن فوائد هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي في زيادة حجم الصادرات ومن ثمة زيادة الإيرادات من العملات الصعبة.

وبشكل عام وبغض النظر عن الشكل الذي يأخذه الاستثمار المباشر الخارجي، فإن مساهمته في تطوير الاقتصاد المحلي تتم من خلال تأثيره الهيكلي – خاصة في الجانب الصناعي – من حيث زيادة القدرات الإنتاجية المحلية وتنويع البنى الإنتاجية ونشر المعارف التكنولوجية وتعزيز غيره من الأنشطة الصناعية المكملة لبعضها البعض لاستكمال بناء النسيج الصناعي المحلي والجهوي.

وإذا حاولنا قياس الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المغاربية وخاصة منها البلدان الوسطى: تونس، الجزائر، والمغرب نجد أنه ما زال بعيدا عن مثل هذه الأهداف، بل أن بعض الأنشطة الصناعية المتواجد فيها تابعة تكنولوجيا وتجاريا لاقتصاديات البلدان الأصلية للشركات المتعددة الجنسيات وتشكل حلقة معينة ضمن سلسلة من الحلقات التي تتشكل منها صناعة معينة على المستوى العالمي، أي إنه نظام فرعي (un sous- système) من فروع النظام الصناعي العالمي في حين نجد في بلدان نامية أخرى، كل المراحل أو الحلقات والأنظمة الفرعية المكونة لصناعة ما موجودة في الاقتصاد المحلي للبلد النامي: حالة شعبة صناعة النسيج في تركيا مثلا من زراعة القطن حتى اللباس الجاهز مرورا بالمراحل الأولى المشكلة للصناعات النسيجية.

والعوامل المحفزة للرأسمال الأجنبي متعددة ومتنوعة لكن يمكن حصرها في مجموعتين رئيسيتين:

الأولى: وتنحصر في مجمل القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا النوع من الاستثمار والتي تعكس موقف السلطة المحلية من الاستثمارات الأجنبية ومدى توفير المناخ الملائم.

الثاني: أما المجموعة الثانية فتتعلق بأهداف واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات، التي تتوقف هي الأخرى على مجموعة من العوامل الأخرى مثل الوضع السياسي والاقتصادي، حجم السوق، النمط الاستهلاكي، وأشكال المنافسة...الخ.

إن من بين المظاهر المميزة للصناعة المغاربية اليوم، وبشكل أعم للاقتصاديات المغاربية، هو انفتاحها على الخارج بدرجة تعتبر من أعلى الدرجات في العالم، وبالتالي فإن الحديث عن تخصص جهوي أو خارجي، خارج الأنماط التقليدية لهذا التخصص، يفترض وجود إستراتيجية تكاملية تستهدف تنمية فروع صناعية، تابعة لنفس القطاع، وتحقيق توازن جغرافي، على مستوى المنطقة، في توزيع الاستثمارات

الصناعية، للنهوض بمستوى التبادل التجاري بين بلدان المنطقة، لأن هذا الأخير هو انعكاس لوضع (أو حالة) معين للبنيات الإنتجاية الصناعية المغاربية، ومن ثم فإن تغيير هذا المستوى بكيفية تشاورية وتنسيقية وضمن تصور تنموي مشترك يضمن، ولو على المدى البعيد، نسج شبكات واسعة من العلاقات التبادلية والترابط خاصة إذا استند كل هذا على المؤسسة الصناعية كنقطة انطلاق نظرا لما تتوفر فيها من خصائص تساعد على تحقيق هذا الترابط وبكيفية أكثر واقعية وديناميكية وأداء مما لو كانت المقاربة ذات منظور كلي.

إلا أنه من خلال مستوى العلاقات التجارية للبلدان المغاربية خارج المغرب العربي ومن خلال البنية التركيبية لهذه المبادلات خاصة مع أهم المتعاملين التجاريين مثل بعض دول السوق الأوربية المشتركة، يبدو من مؤشرات التنمية لفترة الثمانينيات و التسعينيات، أن الأجهزة الإنتاجية المغاربية، في الميدان الصناعي، قد وصلت إلى مرحلة تتميز فيها بالتقادم وعدم انسجام أنماطها الإنتاجية وأساليبها التنظيمية مع مستلزمات التطورات التكنولوجية والتنظيمية التسويقية العالمية.

أما على المستوى الدولي فإن الأمر يختلف، وهناك الكثير الذي يجب القيام به على مستوى الأجهزة الصناعية المغاربية من حيث إعادة هيكلة وتنظيم وتجهيز الوحدات القائمة، وإعادة استكمال البنية التركيبية لهذه الأجهزة ثم البحث عن الأنشطة والفروع التي تتوفر على مزايا نسبية طبيعية أو ديناميكية (مكتسبة).

وهي أهداف طويلة المدى تتطلب وضع إستراتيجيات تصنيعية مشتركة وسياسات صناعية متناسقة يكون للدولة (أو المؤسسات الإقليمية) الدور الأساسي في تحديد أهدافها وأساليب تنفيذها.

ولقد سمحت الفرص العديدة التي أتيحت للبلدان المغاربية، خلال عقدي الستينيات والسبعينيات للحصول على بعض أنواع التكنولوجيا والأساليب الفنية للعمل...الخ. بالتركيز على بعض الأنشطة الصناعية التي تنسجم مع أهداف السياسات الصناعية القطرية آنذاك والتي كانت تهدف في معظمها إحلال الواردات، وقد ساعد ذلك، لفترة معينة، على إنشاء نسيج صناعي متنوع نسبيا خاصة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، إلا أنها أنشطة صناعية إما كانت موجهة في جزء منها للأسواق المحلية، وسرعان ما واجهتها عقبة ضيق هذه الأسواق وانعدام أو ضعف الكبير في مستوى التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.أو موجهة لتلبية احتياجات الأسواق الخارجية بالدرجة الأولى والبعض منها وقع في إستراتيجيات الانتشار والتوطن الصناعي لبعض الشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي لم يدخل ضمن منظور تصنيعي تنموي.

إن هذا التصور للمنهج التصنيعي المغاربي أدى إلى تفاقم المديونية بفعل التبعية الفنية والتكنولوجية المتزايدة بحيث أصبحت تشكل عبئا كبيرا أثقل كاهل موازين المدفوعات في هذه البلدان.

وتعود أسباب العقبات والمشاكل التي واجهت عمليات التصنيع في البلدان المغاربية، في جانب منها إلى غياب التنظيم الجيد والاستغلال العقلاني والعمل على إنشاء قاعدة محلية للبحث العلمي والتكنولوجي من أجل تكييف هذه الأجهزة الإنتاجية مع الواقع

الاقتصادي والاجتماعي وربطها بأهداف التنمية، وفي جانبها الثاني إلى الأزمة الاقتصادية التي مست الاقتصاديات المتطورة مع مطلع السبعينيات، والتي طالت أجهزتها الإنتاجية والفنية مما دفعها إلى التغييرات والتعديلات اللازمة، والتي عادة ما تكون سريعة، للتأقلم مع الظروف الجديدة للاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي أدى بالصناعات المغاربية، على الأقل في جزء كبير منها، إلى تأخرها تقنيا وتنظيميا لعدم مواكبتها للتطورات التي عرفتها الأنظمة الإنتاجية الأصلية، وهو ما تحاول القيام به الآن، على مستوى المنطقة المغاربية، برامج إعادة الهيكلة والتعديل المنبثقة عن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالرغم من افتقار هذه البرامج إلى النظرة الشاملة لمختلف جوانب الاقتصاد الوطني وتركيزها بشكل أساسي على جوانبه المالية والنقدية.

إن التصور الجديد لمستقبل العلاقات الخارجية المغاربية، في الميدان الاقتصادي بشكل عام والصناعي بشكل خاص، يجب أن يتخلى عن النظرة التقليدية لهذه العلاقات، والتي مازالت هي السائدة حتى الآن، كما رأينا ذلك سابقا، والتي تقوم على إعطاء الدولة المغاربية دور المصدر للمواد الأولية والطاقوية والأيدي العاملة مقابل استيراد السلع الصناعية والتكنولوجيا والمعارف العلمية. وهذا التصور، إن استمر، سوف يعمل على إعادة إنتاج الوضع الحالي ناهيك عن افتقاره إلى ديناميكية تنموية يمكنها معالجة الإختلالات الهيكلية والإنتاجية والاجتماعية التي تعيشها هذه البلدان وإعداد سيناريو جديد يقوم على بناء قاعدة صناعية محلية متكاملة، قطريا وإقليميا، وموجهة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد وإعادة هيكلة المبادلات الخارجية، بحيث تصبح قناة جديدة تمر عبرها السلع والتكنولوجيا والمعارف التي تدعم التنمية الصناعية وتصبح كذلك مصدرا، (المبادلات الخارجية) للثروات يساعد على تغطية تكاليف ونفقات الواردات المغاربية التي يبدو أنها ستبقى، ولمدة طويلة، متنوعة وتزن كثيرا في ميزان المدفوعات، وعليه فإن اندماج البلدان المغاربية بطريقة إيجابية، في العلاقات الاقتصادية الدولية، المتميزة حاليا بعولمة متزايدة لأجهزتها الإنتاجية يتوقف على قدرة هذه البلدان على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

- العمل على تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي تفوق معدلات الزيادة السكانية لتحقيق فائض إنتاجي يكون نقطة إرتكاز التنمية الاقتصادية.
- توفير مناصب العمل بمعدلات أكبر مما هي عليه الآن لتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية وإيجاد ديناميكية استهلاكية تساعد على تطوير و إنعاش المؤسسات.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من تغذية، صحة وتعليم و سكن... الخ.
- التقليل من الاعتماد على إيرادات الصادرات من المواد الأولية والسعي من أجل تصنيع هذه الأخيرة محليا وتشجيع الصادرات من السلع الجاهزة والخدمات ذات المواصفات التجارية والتقنية العالمية لتشكل في المستقبل مصدرا للموارد المالية لتغطية الواردات.

- العمل على التخفيف من ثقل المديونية والسيطرة أكثر على الواردات.

ويمكن أن تستغل في هذا المجال الفرص التي تطرحها العلاقات المغاربية – الأوربية لتحقيق بعض هذه الأهداف لأنه يوجد الكثير من الجوانب الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها الطرف المغاربي لبعث ديناميكية صناعية جديدة تنطلق من منجزات وتراكمات العقود السابقة وتأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية:

أ- فالسوق الأوربية، يمكن أن تشكل مستقبلا سوقا كبيرة يمكن أن تساعد على تطوير الأنظمة الإنتاجية للصناعات المغاربية وإعطائها القوة اللازمة لجعلها تتوفر على الخصائص التجارية والتكنولوجية والإنتاجية العالمية، من خلال البحث في صيغ تعاونية مشتركة لصالح الطرفين، ومن ثم إنتاج سلع وتقديم خدمات ذات قدرات تنافسية دولية، أي الخروج بالعلاقات بين المنطقتين، من مرحلة المطالبة بالتسهيلات الجمركية وفتح أسواق البلدان الأوربية، إلى مرحلة أكثر " ديناميكية ومنافسة" وهذا لن يتم إلا إذا أدخلت التحويلات الضرورية على الأنظمة الإنتاجية المغاربية، أي بتعبير آخر، ضرورة تبني إستراتيجيات صناعية جديدة يكون من بين أهدافها الكبرى غزو ودخول الأسواق الخارجية وفرض نفسها على غرار ما تم بالنسبة لبعض الأنشطة الصناعية في بعض بلدان جنوب شرق آسيا: مثل الصناعات الإلكترونية، السيارات، الخدمات والإعلام الآلي... الخ.

وهذا الاندماج في السوق العالمية من الصعب تحقيقه إذا لم يوجد تعاون وتبادل مع المجموعة الأوربية والمجموعات الأخرى المشابهة لها. كما أن الإنتاج وفق المقاييس العالمية الحديثة وأذواق المستهلكين في أمهات الأسواق العالمية يستلزم الاحتكاك المستمر بأحدث الابتكارات والاختراعات في التجهيزات وأساليب الإنتاج والتنظيم، والمجموعة الأوربية وبعض التجمعات أو البلدان الأخرى المتطورة تشكل في هذا المجال مصدرا لا يستهان به، ومتعاملين مهمين بالنسبة للمنطقة المغاربية.

ب- إن نظرة الأوربيين والقوى الاقتصادية العالمية الأخرى إلى التجمعات الاقتصادية بين البلدان النامية قد تغيرت بشكل إيجابي تحت وقع التطورات الاقتصادية التي عرفتها العلاقات الدولية، وأصبحت هذه القوى ترى في ذلك شيئا إيجابيا بالنسبة لاستقرارها وتنمية البلدان المغاربية وهو ظرف ينبغي استغلاله للإسراع في بناء سياسة اقتصادية مغاربية.

ج- وفي الميدان الصناعي بالتحديد فإن إشكالية العلاقات المغاربية الأوربية تكمن في أن هناك رغبة مغاربية مشتركة لاستكمال المجهود التصنيعي الذي يتطلب استحداث تغييرات هيكلية وتحديث الأجهزة الإنتاجية من حيث أنماط الإنتاج وأساليب التنظيم والإدارة، تقابلها في الجانب الأوربي رغبة لنقل بعض أنواع الصناعات وتصدير تكنولوجيا متقدمة، بفعل التطورات التقنية في أهم الأسواق العالمية، أصبحت مكلفة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وذات قدرة تنافسية محدودة، ولقد أدت الوضعية

الصعبة التي مرت بها البلدان المغاربية، ومن أجل التقليل من حدة البطالة والتخفيف من التوترات الاجتماعية، إلى قبول أحيانا، هذا النوع من الأنشطة الصناعية.

وهنا تبرز لنا أهمية ودور سياسة صناعية إقليمية (أو جهوية) في تعزيز المركز التفاوضي للبلدان المغاربية، كمجموعة، للحصول على التكنولوجيا الحديثة والمناسبة لأهدافها التنـموية، ومن خلال، استغلال الموارد الطبيعية والطاقوية والبشرية والمالية للمنطقة والاستفادة من المعارف والخبرات والمهارات العلمية التي تزخر بها المنطقة في ميادين شتى كالاستشارات الهندسية، الإدارة والتنظيم، الإنجاز...الخ. لأن النظرة اليوم إلى شؤون العالم – بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء المعسكر الاشتراكي- أصبحت اقتصادية والسوق المغاربية من حيث اتساعها ومواردها وإمكانياتها الكبيرة أكثر أهمية بالنسبة للمجموعة الأوربية من أسواق محلية ضيقة.

الخاتمة

إن تعدد واختلاف الأهداف الإستراتيجية السابقة الذكر، وضخامة الموارد اللازمة وتعقد وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية واشتداد حدة المنافسة، عوامل تجعل التقارب المغاربي حتمية تاريخية، كما أن هذا الأخير إذا كان يعتبر شرطا ضروريا لتوفير الظروف الملائمة لإنعاش الاقتصاديات المغاربية وتنميتها إلا أنه غير كاف، وتبقى علاقة المنطقة المغاربية مع الخارج أساسية هي الأخرى بفعل محدودية الإمكانيات المحلية خاصة بالنسبة للموارد المالية، التكنولوجية والتنظيمية ناهيك عن ضرورة الاحتكاك والإطلاع على آخر التطورات في هذه الميادين، وبشكل مستمر، وهي تطورات وتغيرات وليدة ديناميكيات إنتاجية هي التي تهيمن وتوجه مسار ودواليب العلاقات الاقتصادية الدولية.

إلا أن هذا الانفتاح على الخارج والتغيرات اللازم إدخالها على البنى الإنتاجية الصناعية المغاربية يجب أن تكون مرتبطة كذلك بضرورة تنمية القدرات الذاتية للاقتصاديات المغاربية على التكيف مع التطورات العالمية إنتاجيا وماليا وتنظيميا، وإلا تحول ذلك إلى انفتاح سيعمل على إعادة إنتاج ميكانيزمات عمل وآثار العلاقات الاقتصادية التقليدية، وبالتالي إفراغه من أي مضمون تنموي ديناميكي حقيقي. لأن الوضعية الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وطبيعة موازين القوى الاقتصادية، ومكانة البلدان النامية، وبالأخص الدول المغاربية، في هذه العلاقات تجعل الحديث عن التكامل الصناعي، اعتمادا على قوى السوق فقط وهم وسراب، فهذه البلدان توجد في وضعية لا تسمح لقوى السوق. لذا استلزم عليها أن تلعب دورها في التوزيع العقلاني والاستغلال الرشيد لمواردها الاقتصادية، تسوية أسعار عناصر الإنتاج وتنظيم النشاط الاقتصادي إلا على حساب تنمية حقيقية شاملة. بل بالعكس، فإن الانفتاح الغير مضبوط وغير الخاضع لإستراتيجية تصنيعية واضحة المعالم والمرامي لن يعمل سوى على تشجيع الأنشطة الموازية والطفيلية وانتشار المضاربة في السوق.

المراجع

1. Amin Samin , "Le développement inégal", Ed. Minuit – Paris (1973).
2. M. Benallegue, "La perspective d'édification d'un ensemble économique Maghrébin", CREAD – Alger (1989).
3. R. Bistofli, "La politique maghrébine de la communauté, quels développements ?", An. d'afrique du Nord, T.XXXIX, ed. CNRS (1992).
4. A. Chevalier, "Projet euro-Méditerranéen", *Confluences*, n°21 (1997).
5. P.R. Krugman, "La mondialisation n'est pas coupable", Ed. Casbah, Alger (1999).
6. A. Kerdoun, F. Nemouchi, "Euro-Méditerranée : Le Processus de Barcelone en question", Editions du LERMM (2004).
7. A. Mahiou, "Le Maghreb et la CEE", A.A du Nord, ed. CNRS (1992).
8. S.A Abdelkader, "Maghreb, quelle intégration?" *Tiers-Monde*, Tome XXXII, N° 129 (1992).
9. F .Oualaoui, "Le Monde Arabe Méditerranéen et la C.E.E", I.S.E, Université de Constantine, Mars (1983). □